محليات

الزاب: كل من يطرح فكرة استيراد القمح مخطئ وتفكيره منحرف!

مجلس محافظة الحسكة يطالب برفع أسعار القمح

الحسكة- دحام السلطان

رفع مجلس محافظة الحسكة في يومه الثاني من دورته العادية الثانية سقف المطالب ووضع يده على الجرح الذي يعتبر الهم الأول والشغل الشاغل لسلة غذاء سورية، محافظة الحسكة باعتبارها المحافظة الزراعية رقم واحد في البلاد!

ودعت مطالب الأعضاء إلى إعادة النظر بتسعيرتي محصولي القمح والشعير غير المناسبة، وبالعمل على ضرورة وضع تسعيرة نهائية جديدة للشراء من الفلاحين، والعمل على رفع سعرها الحالي بما يتلاءم ويتناسب مع ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وبالتالي تحقيق هامش ربح مناسب للفلاح المغلوب على أمره وسط هذه الظروف الزراعية القاهرة.

وأكد المجلس ضرورة توزيع أراضي أملاك الدولة توزيعاً نهائياً على الفلاحين، ووضع خطة عمل جديدة للجهات المعنية لترخيص المزروعات الصيفية ولاسيما الخضراوات بأنواعها كي تؤمن الاكتفاء الذاتي لحاجة المحافظة من المادة، وعلى تجهيز مراكز شراء الحبوب لاستقبال المحاصيل الإستراتيجية، وزيادة كميات المقنن العلفي لمربّي الثروة الحيوانية وتخفيض أسعارها لدى فرع مؤسسة الأعلاف التي تقارب أسعار السوق المحلية وإجراء إحصاء فعلي للثروة الحيوانية في المحافظة.

وأشارت المطالب إلى ضرورة تأمين مستلزمات عمل الشركة العامة للكهرباء من أمراس وكوابل وقواطع ومحولات وزيوت هيدروليكية وسواها من التجهيزات التقنية، والعمل على تأمين مولدات كهربائية خاصة بعمل فرع المخابز.

وبيّن مدير الزراعة والإصلاح الزراعي عامر سلو حسن أن المديرية قامت بإجراء دراسة حول تكاليف إنتاج القمح المروي في محافظة الحسكة، فتبيّن أن تكلفة إنتاج الكيلوغرام الواحد من القمح المروي تصل إلى نحو ١٣١,٥ ليرة سورية، ومع تحقيق هامش الربح للفلاح بنسبة ٢٠٪، ينبغي أن تكون تسعيرة سعر الكيلو غرام الواحد من محصول القمح ١٦٢ ليرة سورية، علماً أن التسعيرة الحالية للمحصول كما حددتها الحكومة ١٢٥ ليرة سورية للقمح القاسي والطري، وللشعير ١٠٠ ليرة سورية!

وأكد رئيس مجلس المحافظة عايد حمدان الزاب ضرورة دعم وتعزيز صمود الفلاحين من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي واستلام محاصيلهم الإستراتيجية، بعد وضع أسعار شراء تتلاءم وتكاليف الإنتاج وتعمل على تحقيق هامش ربح مناسب للمنتجين، وتشجيعهم على تسويق محاصيلهم إلى مراكز الشراء المفتتحة لدى الدولة، لوضع حد مناسب لإيقاف عزوف الفلاح عن زراعة المحاصيل الإستراتيجية والاتجاه نحو زراعة المحاصيل الطبية والعطرية التي لا تؤدي الغرض ولا تخدم رغيف الخبز ولا سياسة اقتصادنا الوطني، مبيناً أن القطاع الزراعي في محافظة الحسكة بشقيه الصيفي والشتوي يعمل على وضع حد للبطالة لأكثر من ١٢٠ ألف أسرة، والعزوف عنه أدى إلى تفشّي البطالة وازدياد منسوب مستوى الفقر!

وأضاف الزاب: إن الأسعار الحالية المحددة للعمل الزراعي المروي لا تلبي متطلبات الإنتاج الزراعي المروي، مشدداً بأن كل من يطرح فكرة استيراد القمح من الخارج مخطئ وتفكيره منحرف عن المسار الإستراتيجي الصحيح! مبيناً أنه بزراعة المحاصيل الإستراتيجية ودعمها، نحافظ على قطع العملة الأجنبي (الصعبة) ومن ثم تسويقها في المسار الصحيح، ويوفر فرص عمل للمواطن وبالتالي يحقق الضمانة لسلامة القرار الاقتصادي، في الوقت الذي تساءل فيه عدد من أعضاء المجلس بما أن الحكومة قامت برفع أسعار التبغ (الدخان)، فلماذا لا تقوم برفع سعر القمح بالتصور المنطقي والمعقول للحالة؟!

حليب يوزع على الفقراء قبل انتهاء صلاحيته بيومين!

طرطوس- الوطن

وافق أعضاء مجلس محافظة طرطوس في اليوم الرابع لأعمال دورته العادية الثانية للعام الحالي -أمس- على قبول استقالة كل من المهندس (علي مرشد علي والمهندسة ميرفت عثمان وسائر العاتكي) من عضوية المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة، بعد أن استبق هؤلاء القرار بحجب الثقة عنهم الذي كان سيحصل في الجلسة نفسها بناء على قرار حزب البعث وكتاب وزير الإدارة المحلية والبيئة رقم /٥٢٩/ الموجهين إلى مجلس المحافظة بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٥ وبعد أن وقّعت الكتلة البعثية الموجودة داخل المجلس على حجب الثقة منذ الأحد الماضي.

ليتطابق ما جرى أمس مع ما جرى في جلسة الإثنين الماضي، حين قام المجلس بالتصويت على قبول استقالة نائب رئيس المكتب التنفيذي المهندس علي حماد بعد أن تقدم بها استباقاً لحجب الثقة عنه بناء على مضمون الكتابين السابقين المشار إليهما وقد تساءل كثيرون عن الذين وقفوا خلف عملية الالتفاف التي حصلت على (حجب الثقة) الذي لم يأت من فراغ كما هو معروف!

وبعد عملية التصويت تابع مجلس المحافظة أعمال دورته العادية في اليوم الأخير لها حيث ناقش عدة قضايا خدمية واتخذ في النهاية قراراً برفع توصية لوزير التربية حول الظلم الذي وقع على أبناء المحافظة بحرمانهم من التقدم للمسابقة التي أعلنت عنها وزارة التربية مؤخرا، كما طالب الأعضاء بضبط وتنظيم عملية إعطاء الدروس الخصوصية نظرا لآثارها وتداعياتها الكارثية على المدارس وهيبتها، إضافة إلى ضرورة ضبط أوزان اسطوانات الغاز ومتابعة محطات الوقود وضبط عمل المراقب التمويني الذي ظهرت آثار عمله السلبية خلال أزمة البنزين والمازوت في المحافظة.

وطالب الأعضاء بتوفير مادة السماد اللازم لمحصولي الحمضيات والزيتون وحل مشكلة الشيوع على الأراضي في سهل عكار ومعالجة مشاكل الصرف الصحي في بعض القرى وبشكل خاص في قطاع سرستان بمدينة صافيتا والطلب إلى مديرية الري صيانة أقنية المياه للسقاية لكون كمية المياه في السد قليلة، وتساءل البعض عن موضوع توزيع مادة الحليب(الإعانات) مجاناً قبل انتهاء مدة صلاحيته بيومين من جمعية البتول وفرع الهلال الأحمر العربي السوري بطرطوس، وطالبوا بمعالجة حالة الترهل في الكادر الفني خاصة في مشفى الباسل ومديرية الصحة إضافة إلى مناقشة واقع التعاون السكني سواء لجهة تطويره أم إلغائه لأنه غائب خلال هذه الفترة والمطالبة بالسماح بفتح آبار ارتوازية داخل المخطط التنظيمي وضرورة صيانة مدخل طرطوس الجنوبي.

وفي الجانب الثقافي طالب البعض بضرورة التركيز على محاربة الفكر الوهابي الذي تمكن من التغلغل والسيطرة على مجموعة من الناس إضافة إلى معالجة موضوع المركز الثقافي في الصفصافة والتأخر في التنفيذ نظراً لما كبد الدولة من أموال طائلة للدراسات وغيرها منذ عام ٢٠١١.

بدوره أكد المهندس ياسر ديب رئيس مجلس المحافظة ضرورة دعم مشفى الباسل بجهاز رنين مغناطيسي ثان وأن يكون للمشفى حصص من الموازنة المستقلة للمحافظة مستقبلاً لما تقدمه من خدمات صحية مجانية لجميع المواطنين من أبناء المحافظة وخارجها وضرورة دعم الفلاح من خلال تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي.

مسابقة جديدة للتربية ونتائج مسابقة معلم صف

الوطن

أعلنت وزارة التربية عن إجراء اختبار لتعيين عدد من المواطنين لديها بصفة دائمة من الفئات الثالثة والرابعة والخامسة. على أن يتم تخصيص ٥٠٪ من الشواغر لذوي الشهداء والمصابين. ويبدأ تقديم الطلبات لدى ديوان الوزارة اعتباراً من يوم الأحد ٤/٩ ولغاية ٢٠١٧/٥/٤.

إلى ذلك أعلنت وزارة التربية عن نتائج مسابقة معلم الصف التي أعلن عنها في تشرين الثاني الماضي وأصدرت الوزارة قرارات النجاح للمتقدمين للمسابقة والتي سيتم تعيينهم في مديريات التربية في الحسكة والرقة ودير الزور وحلب وريفها وحماة وريف دمشق.

الخطوط الحديدية تزيل تعديات على أملاكها

بيطار: البدء بصيانة محور اللاذقية حلب

اللاذقية - نهى شيخ سليمان

أنهى فرع الخطوط الحديدية باللاذقية أعمال إزالة التعديات على أملاك الخطوط الحديدية بدءا من مرفأ اللاذقية وحتى محطة السن، حيث كان يتعرض حرم الخط لتعديات متكررة تتزايد عاماً تلو العام دون وجود رادع، وتم عقد العديد من الاجتماعات سابقاً لمعالجة هذه المشكلة التي لم تؤت ثمارها لغاية العام الماضي.

وأفاد مدير فرع الخطوط الحديدية باللاذقية عدنان بيطار في حديث لـ«الوطن» أن فرع الخطوط الحديدية قام خلال الأشهر الماضية بأعمال إزالة التعديات من بداية الخط أمام مرفأ اللاذقية وحتى محطة السن، بناء على توجيهات محافظ اللاذقية لتطبيق القانون وتوجيهه بالعمل على إزالة كل التعديات الحاصلة من المواطنين على خط اللاذقية السن.

وبين بيطار أنه تم مؤخراً الانتهاء من كل الأعمال على الخط المذكور بإزالة التعديات القائمة على جانبي الخط الحديدي والتي شملت مخالفات متنوعة من أسوار وبناء وأشجار، منوهاً إلى أن العمر الزمني لبعض التعديات تجاوز ٢٠ عاما.

وأشار بيطار إلى أن فرع الخطوط بدأ حالياً منذ عدة أشهر، بأعمال صيانة للخط الحديدي على محور اللاذقية حلب وفق الإمكانات المتاحة لدى الفرع ووفق القطع التبديلية المتوافرة لديه، سواء كان للجزء العلوي أو السفلي من الخط الحديدي، وهذا ما ينطبق على القوى المحركة والمتحركة «آليات وقاطرات وعربات شاحنات..».

٥٥٠٠ مصاب بالشلل الدماغي في الحسكة

منسق الصحة العالمية: تأمين الأدوية للأمراض المزمنة

الحسكة- الوطن

أكد محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى أن ٧٠٪ من سكان المحافظة يعيشون تحت خط الفقر في ظل الظروف الحالية، لاسيما الوافدين من محافظتي الرقة ودير الزور، والافتقار إلى جيل الشباب نتيجة للهجرة العشوائية وازدياد عدد الأطفال الأيتام والأرامل من النساء، داعياً المنظمة الدولية إلى إمكانية تأسيس مشفى ميداني في مركز المدينة أو عيادات متنقلة من شأنها رفد القطاع الصحي بالخدمات الطبية غير المتوفرة لاسيما في ريف المحافظة المترامي الأطراف، وتأمين الأدوية الطبية للأمراض المزمنة التي تحتاجها المحافظة.

جاء ذلك خلال لقائه وفد منظمة الصحة العالمية، الذي زار المحافظة أمس بحضور منسق قطاع منظمة الصحة العالمية في المنظمات الدولية، والقائم بأعمال سفارة النرويج في سورية وعدد من المعنيين بالقطاعين الصحي والإغاثي في المحافظة.

بيّن منسق قطاع منظمة الصحة العالمية في المنظمات الدولية آزرت كالميكوف أن دور المنظمة ينبني على التخفيف من الأعباء المترتبة على كاهل القطاع الصحي وسط هذه الظروف الراهنة، والعمل على توفير وتأمين الأدوية للأمراض المزمنة لمرضى السرطان ومرضى زرع الكلية، إضافة إلى المساعدات الطبية التي ستقدّم للمؤسسات الصحية، والعمل على صيانة الأجهزة الطبية وتبديلها، واستقدام مدرّبين اختصاصيين عن طريقهم من العاصمة دمشق لتعزيز القدرات الصحية وتطوير الأداء والمهارات الصحية في المحافظة.

بدوره أكد القائم بأعمال سفارة النرويج مارتن أترفيك على تواصل الجهود في الجانب الإغاثي للحالة الصحية في مخيمات تل أبيض وعين عيسى بريف الرقة والهول وتل أسود بريف الحسكة.

بدوره بيّن مدير الشؤون الاجتماعية والعمل عصام رشيد الحسين: أن موضوع النظافة المرتبطة بـ(الحمامات) موضوع الشكوى ومسألة نقص المياه في مخيم الهول، قد تم البدء بمشروعها بالتعاون مع منظمة اليونيسف العالمية، مبيناً أن هناك نحو ٥٥٠٠ مصاب بالشلل الدماغي في المحافظة مسجل لدى المديرية.

يشار إلى أن عدد اللاجئين والنازحين في مخيم الهول قد وصل اليوم إلى أكثر من ١٧ ألف لاجئ ونازح.

أكثر من ١٣٠ ألف ليرة كلفة غسيل الكلية للمريض شهرياً

درعا - الوطن

كشف مدير صحة درعا الدكتور عبد الودود الحمصي لـ«الوطن» أن عدد مرضى غسيل الكلية الذين يعالجون في المنشآت الصحية في المحافظة يبلغ ٧٩ مريضاً يتم إجراء غسيل الكلية لهم بشكل دوري بمعدل ٨ جلسات لكل مريض شهرياً، وذلك على أجهزة الكلية البالغة ٢٨ جهازاً موزعة في كل من مجمع العيادات الشاملة في درعا والعيادات الشاملة في الصنمين، إضافة إلى مشافي إزرع والشهيد السعدي في الصنمين ونوى.

وأوضح الحمصي أن تكلفة غسيل الكلية للمريض الواحد مع متممات العلاج تصل إلى أكثر من ١٣٠ ألف ليرة سورية شهريا، والمديرية تعمل ضمن خططها على إمداد تلك المنشآت الصحية بكل ما يلزم للعلاج.

من جانبه بيّن رئيس قسم الكلية في درعا الدكتور جمال الرفاعي لـ«الوطن» أن علاج المرضى يتم بمتابعة وعناية من كادر متخصص ويتم استقبال المرضى وفق برنامج زمني باستثناء الحالات الإسعافية التي تتم لها عملية الغسيل فور قدومها، وتستمر الجلسة الواحدة ٤ ساعات، مشيراً إلى أنه تم تأمين خزانات خاصة بالقسم لضمان استمرارية توافر المياه، حيث تمر المياه منها إلى محطة تعقيم للحصول على مياه نقية لغسيل الكلية، وهناك متممات علاجية تقدم للمرضى ولا سيما الأدوية الخاصة بفقر الدم، لافتا إلى أن هذا العلاج الذي تتكفل به الدولة مجاناً يوفر على المرضى كلفاً باهظة لا يمكن أن يتحملوها في القطاع الخاص وخاصة ضمن الظروف المعيشية الصعبة حالياً.

رئيس عمال السويداء: استقالات للعمال - لم تقبل بعد - جزء كبير من الراتب على وسائل النقل

السويداء- عبير صيموعة

آثار قرار رفع التأمين الإلزامي على آليات النقل الكثير من الاستياء لدى أصحاب الباصات والسرافيس العاملة على خطوط النقل في السويداء الذي أدى بدوره إلى مطالبة أصحاب تلك الآليات برفع قيمة تعرفة النقل، مهددين بالتوقف عن العمل أو أن يجري العمل على مخاطبة الجهات المعنية لإعادة النظر بمضمون قرار التأمين الإلزامي وتخفيضه قدر الإمكان.

وأكد رئيس اتحاد العمال في السويداء جمال الحجلي أن انعكاس ارتفاع أسعار التعرفة سيكون منعكسه الأول على الطلاب ثم العاملين والموظفين القاطنين خارج المدينة الذين ستترتب عليهم أعباء مالية إضافية في حال جرى رفع التعرفة لوسائل النقل ضمن المحافظة، مؤكداً أن كثيراً من العمال لجؤوا إلى تقديم استقالتهم بسبب ذهاب نصف رواتبهم أجوراً للنقل، علماً أنه وحتى هذا التاريخ لم يتم قبول استقالة أي عامل من العمال.

موضحاً أنه ورغم المطالب المتكررة لاتحاد عمال المحافظة في جميع اجتماعاته ومؤتمراته بضرورة تأمين وسائط النقل للعاملين من وإلى عملهم للتخفيف من الأعباء المالية وفي ظل عدم تلبية هذا، لا بد من اتخاذ الارتفاعات المتكررة على التعرفة بالحسبان التي مردها إلى القرارات المركزية التي تأتي بناء على ارتفاع مادة المازوت ليبقى الخاسر الوحيد هو المواطن، ولفت الحجلي إلى أنه لا يمكن الاعتراض على مطالب أصحاب الباصات والسرافيس لأن السائق في النهاية مواطن ويترتب عليه التزامات كثيرة تحتاج إليها آلية النقل التي يعمل عليها سواء من مازوت أم قطع غيار أو زيوت أو حتى تبديل الإطارات جميعها سببت إرهاقاً ليأتي قرار رفع التأمين الإلزامي الذي حمّل الجميع أعباء إضافية ليبقى لسان حال جميع السائقين (بدنا نعيش).

ويشير الحجلي إلى أن نسبة التأمين الإلزامي مع القرار الجديد وصلت إلى ٢,٦ مرة حيث كان التأمين على وسيلة النقل السرفيس في السنة ٨٥٠٠ وبعد رفع التأمين وصل إلى ٢٣ ألفاً على حين وصل التأمين على الباصات إلى ٤٩ ألفاً و٥٠٠ بعد أن كانت ١٩ ألفاً و٥٠٠ وهذه الارتفاعات ستنعكس سلباً على الجميع ليبقى المواطن الحلقة الأضعف.

كلام رسمي جداً

التقنين وراء مشكلة المياه في السويداء

إشارة إلى المقال المنشور بصحيفتكم بتاريخ ٢٣ / ٢ / ٢٠١٧ تحت عنوان «السويداء تشكو شح مياه الشرب» بقلم الصحفية عبير صيموعة نبين ما يلي:

• إن عدد آبار مديرية الموارد المائية المربوطة مع شبكات مياه الشرب وتستثمر بشكل كامل من المؤسسة هو ١٠ آبار لعدم وجود شبكات ري عليها.

• أما ما تبقى من آبار الموارد المائية المرتبطة مع شبكات المياه فعددها ١٨ يتم الاستفادة منها بشكل جزئي (عليها شبكات ري) وذلك في الفترة النهارية (خلال ساعات عمل الفنيين في مديرية الموارد المائية) وعند توافر الطاقة الكهربائية، وحالياً لا تستفيد المؤسسة من هذه الآبار لقيام مديرية الموارد المائية بالري الشتوي لبساتين الفلاحين.

• وهناك ٩ آبار تتم الاستفادة منها من طريق الصهاريج لعدم وجود شبكات قريبة لمياه الشرب والاستفادة منها محدودة، و بتوجيهات السيد الوزير يجري الإعداد لربط عدد من آبار الموارد المائية بالمحافظة مع شبكات مياه الشرب.

• بالنسبة للخطوط المحيدة عن التقنين في المحافظة فهي: خط تغذية آبار الثعلة ٢٨ وخط تغذية آبار مثلث بكا ٧ آبار وخط تغذية آبار قنوات وعددها ٥ ومجموع الآبار التي تغذى كهربائياً بخطوط محيدة عن التقنين ٤٠ بئراً وتشكل نسبة ١٥٪ فقط من الآبار العاملة لدى المؤسسة ولا يوجد مجموعات توليد على هذه الآبار، وجميع الخطوط المحيدة عن التقنين هي من مصادر غير مستقلة ومرتبطة مع المصدر الذي يغذي عدة مآخذ وتخضع هذه الخطوط لكل ظروف التيار الكهربائي.

• قامت شركة كهرباء السويداء مشكورة في الشهر الخامس ٢٠١٦ بتركيب محولة نقالة ٦٦- ٢٠ك.ف (مخصصة لأحد مشاريع الشركة المؤجل حاليا) على خط تغذية آبار الثعلة ما ساهم في استقرار التيار الكهربائي، وهي المحولة الوحيدة التي قامت الشركة بتخصيصها مؤقتاً لهذه الغاية.

• اضطرت شركة كهرباء السويداء لغرض التقنين الجزئي وبمعدل وسطي ٣ ساعات يومياً على هذه الخطوط نهاية كانون الثاني ٢٠١٧ ولمدة عشرين يوماً تقريباً، وذلك بسبب نقص مخصصات المحافظة من الطاقة الكهربائية إثر الاعتداءات الإرهابية الأخيرة على قطاع الطاقة.

• إن مجموعات التوليد المتوافرة لدى المؤسسة اللازمة لتشغيل الآبار تغطي فقط نسبة ٤٠٪ من آبار المؤسسة.

• أعطت الحكومة الأولوية لقطاع المياه في مجال توفير المحروقات وقامت محافظة السويداء وبتوجيه من السيد المحافظ بزيادة الكميات المخصصة للمؤسسة اعتباراً من شهر تشرين الأول ٢٠١٦ وحسب الواردات اليومية من المادة للمحافظة، إلا أن الكميات التي تصل إلى المؤسسة لا تكفي لسوى تشغيل ٦-٧ ساعات يومياً لمجموعات التوليد العاملة على الآبار ومحطات الضخ.

• وبالنظر إلى ساعات التقنين للتيار الكهربائي التي تراوحت بين ١٦-١٨ ساعة يومياً منذ شهر تشرين الأول ٢٠١٦ ولغاية ٢٥ / ٢ / ٢٠١٧.

• يظهر بوضوح «أن نقص الطاقة اللازمة لتشغيل الآبار (الكهربائية والديزل) هو العامل الأهم في تراجع إنتاج مياه الشرب ويتركز نقص مياه الشرب في المواقع غير المزودة بمجموعات توليد».

• لم تقم المنظمات المانحة بحفر أي بئر في محافظة السويداء بل قامت بتجهيز عدد من الآبار التي حفرتها المؤسسة سابقاً في ريف المحافظة كما أنها لم تقدم مضخات غاطسة قبل عام ٢٠١٦ حيث تلقينا في الشهر التاسع منه ٤ مضخات رفع ٤٧٥م لآبار محطة الثعلة- (بطلب طوارئ) وبدعم ومتابعة من السيد الوزير شخصياً وبعدها ٦ مضخات باستطاعات صغيرة للقرى الحدودية مع محافظة درعا (بطلبات طوارئ على مرحلتين) و٣ مضخات لمشروع آبار الدباثة الواقع خارج السيطرة.

المدير العام
المهندس وائل شقير